السياسة التركية تجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة

محمود الرنتيسي[1]

تاريخ الاستلام: 2020/17/05 تاريخ القبول: 2020/15/04

اقتباس: الرنتيسي، م، « السياسة التركية تجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة»، دراسات الشرق الأوسط، 295-274 (2020) 21-1

الملخص

تتناول هذه الدراسة مكانة تركيا كقوة متوسطة في النظام الدولي، وتطبق الدراسة معايير مركز لاهاي لتصنيف تركيا كقوة متوسطة اعتماداً على الإمكانات المادية (السكان والاقتصاد والإنفاق العسكري) والإمكانات غير المادية (التأثير) من خلال مؤشرات قوة العمل الدبلوماسي، وعضوية أهم المؤسسات الدولية مثل العضوية المؤقتة لمجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ومن ثم توضح هل تركيا قوة متوسطة صاعدة أم تقليدية، حيث افترضت الدراسة أن تركيا قوة متوسطة صاعدة تميزت بالتنقل بين أدوار القوة المتوسطة، وفي هذه الدراسة تبحث سلوك تركيا كقوة متوسطة تجاه قضية إقليمية، وهي الأزمة الخليجية بين قطر وجيرانها السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة إلى مصر، والتي اندلعت في ٥ حزيران/ يونيو 2017 ولا زالت مستمرة حتى الآن رغم إجراء عدد من الأطراف محاولات للتوسط لحلها. حيث لعبت تركيا دوراً متميزاً من خلال مساندة قطر دبلوماسياً، ومن خلال القاعدة العسكرية من جهة، ومن خلال محاولة التوسط في الأزمة سعياً للحفاظ على بقية علاقاتها الخليجية ومع السعودية على وجه التحديد. وهنا يتضح أن تركيا زاوجت بين أدوات القوة الناعمة والصلبة في سلوكها تجاه الأزمة. تجد الدراسة أن القوى المتوسطة الفاعلة قد تلجأ إلى تطبيق أدوات القوة الصلبة لتحقيق أهدافها مع ميلها لعدم التأثير على صورتها وقوتها الناعمة قدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: القوة المتوسطة، تركيا، القوة الصلبة، القوة الناعمة، الأزمة الخليجية.

1 طالب الدكتوراة، جامعة الغازي - تركيا Mahmoud_sr@hotmail.com

Türkiye'nin Katar ve Komşuları Krizine Yönelik Politikası: Orta Ölçekli Gücün Sert ve Yumuşak Güç Araçlarını Birleştirmesi

Mahmoud ALRANTİSİ[1]

Geliş Tarihi: *15/04/2020* ***Kabul Tarihi:*** *17/05/2020*

Atıf: *ALRANTİSİ, M., "Türkiye'nin Katar ve Komşuları Krizine Yönelik Politikası: Orta Ölçekli Gücün Sert ve Yumuşak Güç Araçlarını Birleştirmesi", Ortadoğu Etütleri, 12-1 (2020): 274-295*

Öz: *Bu çalışma, Türkiye'yi uluslararası ortamda bir orta ölçekli güç olarak ele alır. Çalışma, Türkiye'yi orta ölçekli güç olarak sınıflandırmak için nüfus, ekonomi ve askeri harcamalar gibi maddi imkânlara ve diplomatik ilişkilerin güç göstergeleri, Güvenlik Konseyi'ne ve İnsan Hakları Konseyi'ne üyelik gibi maddi olmayan imkânlara (etki) dayanarak Lahey merkezinin kriterlerini uygular. Bu çalışma, Türkiye'nin yükselen bir orta ölçekli güç mü yoksa geleneksel güç mü olduğunu anlatacaktır. Çalışma, bir orta ölçekli gücün rolleri arasında geçiş yaptığı ile bilinen Türkiye'nin yükselen bir orta ölçekli güç olduğunu varsaymaktadır. Ayrıca orta ölçekli güç olarak Türkiye'nin bölgesel bir mesele olan Katar ve komşuları Suudi Arabistan, Birleşik Arap Emirliği, Bahreyn ve Mısır arasındaki Körfez krizine yönelik davranışlarını incelemektedir. 5 Haziran 2017 tarihinde başlayan kriz taraflarca ortaya atılan çözüm denemelerine rağmen devam etmektedir. Türkiye, Katar'ı diplomatik anlamda destekleyerek ve askeri üs açarak bu krizde önemli rol oynamıştır. Öte yandan ise bir aracı olarak sürece katılmaya çalışarak diğer Körfez ülkeleri ile olan ilişkilerini korumaya çalışmıştır. Dolayısıyla Türkiye'nin bu krizde hem yumuşak güç hem de sert güç araçlarını birleştirmeye çalıştığı aşikârdır. Çalışma, etkin orta ölçekli gücün bazen amaçlarına ulaşmak için sert güç araçlarına başvurmaya yanaştığı ancak aynı zamanda kendi imajını ve yumuşak gücünü zedelememeye çalıştığı sonucuna varmıştır.*

Anahtar Kelimeler: *Orta Ölçekli Güç, Türkiye, Sert Güç, Yumuşak Güç, Körfez Krizi.*

1 Doktora Öğrencisi, Gazi Üniversitesi-TR, Mahmoud_sr@hotmail.com

Turkish Policy Toward Qatar's Crisis with its Neighbors: Middle Power's Combination of Hard and Soft Power Means

Mahmoud ALRANTİSİ[1]

Received: *15/04/2020* ***Accepted:*** *17/05/2020*

Citation: *ALRANTİSİ, M., "Turkish Policy Toward Qatar's Crisis with its Neighbors:Middle Power's Combination of Hard and Soft Power Means", Ortadoğu Etütleri, 12-1 (2020): 274-295*

Abstract: *This study examines Turkey's position as a middle power in the international system. The study applies the criteria of the Hague Center to classify Turkey as a middle power based on material capabilities such as (population, economy, and military spending) and non-material such as (influence) through indicators of the efficiency of diplomacy, and membership of the most important international institutions such as membership of Security Council and Human Rights Council. The study then explains whether Turkey is a rising or traditional middle power. The study has assumed that Turkey is a rising middle power characterized by movement between the roles of the middle power and this study examines Turkey's behavior as a middle power towards a regional issue. The regional issue is the crises of Gulf states between Qatar and its neighbors Saudi Arabia, Emirates and Bahrain in addition to Egypt. which erupted on June 5, 2017 and is still ongoing even though some states have made attempts to mediate for a solution. Turkey played a distinguished role in crises by supporting Qatar diplomatically and with the military base and by trying to mediate the crisis in an effort to preserve the rest of its Gulf relations and with Saudi Arabia in particular. It is clear here that Turkey has paired the tools of soft and hard power in its behavior towards the crisis. The study finds that the effective middle power may resort to the application of hard power tools to achieve their goals with their tendency not to affect its image and soft power as much as possible.*

Key Words: *Middle power, Turkey, Hard power, Soft power, Gulf crisis.*

1 Ph.D. Student, Gazi University-TR, Mahmoud_sr@hotmail.com

مقدمة

تعتبر تركيا من الدول الإقليمية الطموحة، التي تتقاطع سياستها الخارجية مع معظم قضايا المنطقة، وقد ركزت تركيا منذ عام 2002 أي منذ قدوم حزب العدالة والتنمية على رفع مكانتها في الساحة الدولية والإقليمية، ومن خلال استطلاع الدراسات السابقة حول تركيا وجدنا أن تركيا ركزت في الفترة من 2002 إلى 2011 على أدوات القوة الناعمة، حتى ظهرت نموذجاً لكافة دول المنطقة التي كانت تعيش حالة أكثر استقراراً نسبياً من الوضع الحالي.

وقد بدأت تركيا بالاعتماد على أدوات القوة الصلبة بعد 2014، وظهر ذلك بشكل واضح بعد 2016 من خلال عدة عمليات عسكرية في سوريا، ومن خلال إقامة قواعد عسكرية في العراق والصومال وقطر، وصولاً إلى الاتفاق الدفاعي مع حكومة الوفاق الليبية في 2019، حتى أن خلافاتها مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا في بعض الملفات جعلتها تبدو أقرب إلى قوة متوسطة صاعدة منها إلى قوة متوسطة تقليدية.

ولكن مع ذلك بقيت تركيا تعتمد على أساليب القوة الناعمة حتى في القضايا التي استخدمت فيها الأدوات العسكرية، وفي هذا السياق ولأن مفهوم القوة مفهوم متغير، ولأن عدداً من الدراسات درست تركيا في فترات مختلفة وأحياناً من خلال معايير مختزلة، فقد أعادت هذه الدراسة التأكيد على تصنيف تركيا كقوة متوسطة، ولكن من خلال الاعتماد على معايير مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية في دراسة له على القوى الأوربية حيث تعاملت مع بعدي الإمكانات المادية وغير المادية للقوى المتوسطة، كما درست سلوك تركيا كقوة متوسطة تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة تجاه الأزمة الخليجية منذ حزيران/ يونيو 2017.

القوة المتوسطة

تعود جذور مفهوم القوة المتوسطة إلى القرن الـ 15 مع بدايات نظام الدولة القومية في أوروبا عندما قسم عمدة ميلانو العالم إلى ثلاثة أنواع من الدول هي؛ الإمبراطوريات Grandissime والقوى المتوسطة Mezano والقوى الصغرى Piccioli[1]، وكان المقصود بهذا المصطلح هو المعنى الحرفي لتوسط الحجم، والوقوع في الوسط بين القوى الكبرى والصغرى، كما ركز على أن الدول ذات الحجم المتوسط Middle-Sized States لها ميزة في الحفاظ على البقاء لأن لديها قوة Strength وسلطة Authority كافية بدون الحاجة لمساعدة الآخرين.

ولذلك كانت إحدى تعريفات القوة المتوسطة (تعريف رود) أنها الدولة التي يوجد لديها قوة وسلطة كافية للوقوف بدون مساعدة الآخرين[2]. ويقترب هذا المعنى من الأكاديمي كارستين هولبراد للقوة المتوسطة صاحب كتاب "القوى المتوسطة والسياسة الدولية" بأنها الدولة الأضعف من القوى الكبرى في النظام الدولي والأكبر من الدول الصغيرة [3]، ولعله يبدو واضحاً أن تعريفاتهم تعتمد على الإمكانات المادية- أما تعريفات (كوبر وهيجوت ونوسال) للقوة المتوسطة فهي أنها تتميز بدبلوماسيتها على المستوى الدولي عبر اتباع حلول متعددة الأطراف للمشكلات الدولية، واتخاذ مواقف توافقية، والعمل كوسيط في المنازعات، وتبني جهود حفظ السلام، والميل لتبني نموذج المواطن العالمي الصالح Good Global Citizen انطلاقاً من قناعة اخلاقية[4].

كما كانت هناك تعريفات تركز على إدراك القادة واعتقاداتهم وتصورهم لدولهم مثل (تعريف روبرت كوهين) للقوة المتوسطة بأنها دولة يعتقد قادتها أنه ليس بمقدورها العمل بمفردها، ولكن يمكنها التأثير بفعالية من خلال العمل مع مجموعة أخرى من الدول أو عبر منظمة دولية[5].

ومن خلال الاطلاع على التعريفات السابقة يمكننا أن نجترح تعريفاً أبعد عن الاختزال للقوة المتوسطة بأنها هي دولة متوسطة من حيث مصادر القوة الصلبة، وغالباً تتخذ موقفاً وسطياً في النزاعات وفي أنماط السلوك الخارجي، وتتبنى حلولاً جماعية للمشكلات، وتنتظر أو تصنع الفرص لتحسين مكانتها في النظام الدولي، وتتجنب الصدام المباشر مع القوى الكبرى، وتفضل استخدام أدوات القوة الناعمة في فترات غياب التهديد. ونحاول الإثبات

1 Rudd, K. (2006). *Leading Not Following: The Renewal of Australian Middle Power Diplomacy*, Melbourne,

2 Rudd, *a.g.e.*, 2006.

3 Imai, K. (2011). *The Possibility and Limit of Liberal Middle Power Policies. Turkish Foreign Policy toward the Middle East During the AKP Period (200-2011)*. Phd thesis, Middle East Technical University, p 21.

4 A. F. Cooper, R. A. Higgott and K. R. Nossal, Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order, (Vancouver: UBC Press, 1993), p.17.

5 Yalçın, H. B. (2012). "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism". *Afro Eurasian Studies*, 1(1),p 195-213.

في هذه الدراسة أن القوة المتوسطة بعد قصور أدوات القوة الناعمة في البيئات المضطربة على تحقيق الأهداف تصل لقناعة كبيرة أن تمزج بين أدوات القوة الناعمة والصلبة لتحقيق أهدافها خاصة في الساحة الإقليمية.

تركيا كقوة متوسطة

تناولت الكثير من الدراسات تركيا كقوة متوسطة وفيما نظرت بعض الدراسات من خلال المنظور الليبرالي نظرت دراسات أخرى من خلال المنظور الواقعي، وبين المنظور الواقعي والليبرالي نادت بعض الدراسات مؤخراً إلى الجمع بين المنظورين، واعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وقد أكدت أكثر من دراسة خلال فترات مختلفة أن تركيا تعتبر قوة متوسطة سواء تبعاً للمنظور الواقعي الذي يعتمد على الإمكانيات المادية أو للمنظور الليبرالي الذي يعتمد على الإمكانات غير المادية.

ومن هذه الدراسات دراسة Baç, Yüksel (1997) أي قبل قدوم حزب العدالة والتنمية 2002، وهناك دراسات تم إجراؤها في فترات مختلفة من قيادة حزب العدالة والتنمية لتركيا مثل دراسة Ziya Öniş (2003) ودراسة Barlas (2005)، وبعد انطلاق الربيع العربي وحدوث تغييرات في السياسة التركية أيضاً تناولت عدة دراسات تركيا كقوة متوسطة ومنها دراسة SARI -ŞAHİN في 2016 [6]، ودراسة Hasan Basri Yalçın في 2012 [7]، وقد قام يالجين في دراسته باستعراض الدراسات التي عرفت تركيا على أنها قوة متوسطة من خلال البعد الواقعي أو البعد الليبرالي وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات في الجدول التالي:

دراسات القوة المتوسطة حول تركيا	البعد المستخدم في تعريف القوة المتوسطة
Baskın Oran (2001), William Hale (2000)	كتاب البعد المادي
Kirişçi , Rubin (2002)	استخدموا مصطلحات القوة الإقليمية المعتمدة على البعد المادي
Barlas (2005)	دراسة تاريخية اختبرت موقع تركيا في الثلاثينيات بناء على البعد غير المادي
Baç ,Yüksel (1997)	دراسة تاريخية اختبرت موقع تركيا في فترة التسعينيات بناء على البعد المادي
Gareth Winrow (2005)	عرف تركيا أنها قوة متوسطة وقوة إقليمية بناء على البعد غير المادي
Ziya Öniş (2003)	عرف تركيا على أنها تحولت من قوة إقليمية قهرية coercive regional powership إلى قوة إقليمية معتدلة benign regional powership وأيضا اعتمد على البعد غير المادي
Hickock (2000) ,Erickson (2004)	اعتبروا أن تركيا قوة إقليمية مهيمنة بناء على البعد المادي وتحديدا العسكري
Hasan Basri Yalçın2012	اعتمدت على البعدين
Mehmet Şahin, Buğra Sarı (2016)	اعتمدت على البعدين

6 Mehmet Şahin,. ve Buğra Sarı, (2016). URL: http://idealonline.com.tr/IdealOnline/pdfViewer/index.xhtml?uId=47746&ioM=Paper&preview=true&isViewer=true#pagemode=bookmarks, Son Erişim Tarihi: 16.03.2020.

7 Yalçın, H. B. (2012). "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism". *Afro Eurasian Studies*, 1(1), 195-213.

Bruce Gılley (2015)	اعتمدت على البعد الثاني وتحديدا المجال الانساني
Ziya Öniş, Mustafa Kutlay (2017)	اعتمدت على البعدين المادي وغير المادي

الإمكانات المادية

بالنسبة للمنظور الواقعي فإن الإمكانات المادية لتركيا المتعلقة بمساحتها وعمقها الاستراتيجي والموقع الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب وعدد سكانها والناتج القومي الإجمالي والإنفاق العسكري والقوة العسكرية تؤهلها إلى أن تعتبر قوة متوسطة وهناك شبه إجماع بين الدارسين على هذا الأمر.

فمن ناحية معيار السكان نجد أن سكان تركيا قد وصل عددهم إلى 82.952.370 مليون نسمة وهو ما يشكل 1.08% من عدد سكان العالم (حتى احصاءات 30 يونيو 2019)، وبذلك تكون تركيا في المرتبة 17 عالمياً من حيث عدد السكان ويعد متوسط العمر في تركيا 30.2 عاما[8].

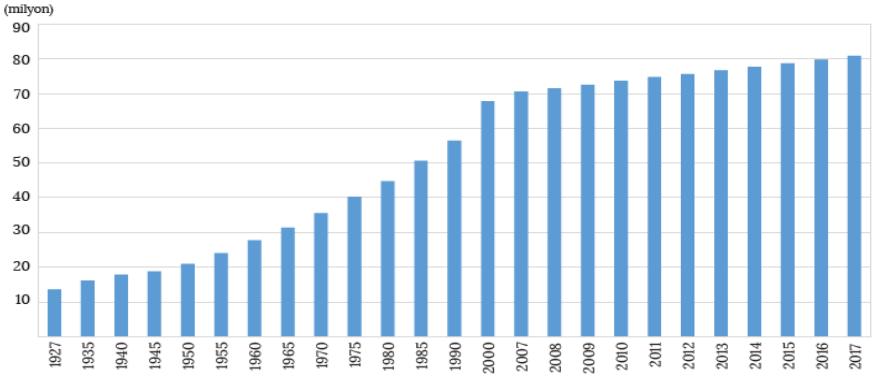

شكل يوضح أعداد سكان تركيا من عام 1927 حتى عام 2017 **(TÜIK)**

أما من زاوية القوة الاقتصادية فإن الناتج القومي الإجمالي لتركيا وفقًا لأرقام البنك الدولي عام 2018 قد بلغ 766,509مليار دولار، وهي بذلك تقع في الترتيب 19 عالمياً ومن المعروف أن تركيا هي من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين G20، وقد كان الرقم قد وصل إلى 851.54 مليار دولار في عام 2017 في المرتبة ال 17 من بين 200 دولة أخرى[9]. وهذا يشير إلى أن هناك تراجع في القوة الاقتصادية ومع ذلك فإن تركيا لا زالت ضمن مجموعة العشرين وهي تتنقل بين المرتبة 17 و19. (كتحديث بلغ الناتج القومي الإجمالي لتركيا 813.81 مليار دولار لعام 2020).

من البديهي أن نشير هنا عند الحديث عن الجانب الاقتصادي أن تركيا تحتاج كقوة متوسطة لتحقيق طموحاتها في مجال القوة الدولية إلى اقتصاد قوي وإلا سوف تواجه صعوبات في هذا المجال، وهذا أمر مهم للقوة المتوسطة للقدرة على إحداث التوازن بين الإمكانات والطموحات، حيث تظهر محدودية خيارات العديد من الدول المتوسطة إذا كانت طموحاتها أكبر بكثير من إمكاناتها، ولهذا تحافظ العديد من القوى المتوسطة على توازن بين الطموحات والإمكانات حتى لا تتعرض للانكشاف أو تنزلق إلى مستنقعات لا تستطيع النجاة منها.

8 Turkey Population, URL: https://www.worldometers.info/world-population/turkey-population, Son Erişim Tarihi: 16.03.2020.

9 "Projected GDP Ranking", Son Erişim: 16 Mart 2020, http://statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php.

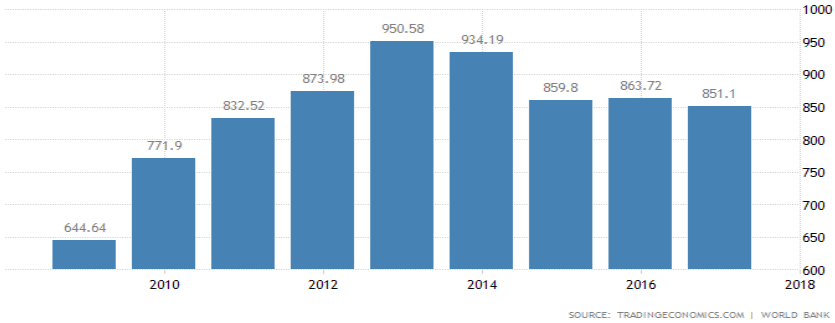

شكل يوضح الناتج القومي الإجمالي لتركيا من 2010-2018، المصدر البنك الدولي

وعلى صعيد القوة العسكرية فإن تركيا تعتبر ثاني أكبر جيش في حلف الناتو، ويقدر عدد العسكريين الأتراك بحوالي 687.089 عسكرياً، أما بالنسبة للإ**نفاق العسكري** بالقيمة المطلقة وذلك اعتماداً على متوسط الرقم على مدار 5 سنوات وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام SIPRI فقد حلت تركيا في المرتبة الـ 15 عالمياً من حيث الانفاق العسكري[10]، ولعل المعلومة الأهم هنا أن الإنفاق العسكري زاد في تركيا بنسبة 24% في عام 2018 إلى 19.0 مليار دولار، وهي أعلى نسبة مئوية سنوية بين أكبر 15 من المنفقين العسكريين في العالم[11]. ومن ناحية أخرى فقد ارتفعت مبيعات صناعة الدفاع التركية للخارج بنسب كبيرة، وقد تطورت الصناعات الدفاعية في تركيا في آخر 5 سنوات بشكل كبير، وهو ما قد يفسر زيادة الإنفاق العسكري، حيث تعمل تركيا ضمن استراتيجية العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن أمثلة ذلك تميز تركيا في تصنيع طائرات بدون طيار والمدرعات العسكرية ومروحيات أتاك. ومن المهم هنا أن نشير أن معيار الإنفاق العسكري يعتبر أحد المعايير الأساسية لقياس قوة الدول في عدد من التصنيفات الدولية.

يبقى أن نشير هنا إلى أن عضوية تركيا في الناتو قد تعرضت لاهتزازات بسبب مواقف الحلف السلبية تجاه تركيا في الأزمة في سوريا، وخاصة بمسألة الحظر الجوي التي طالبت بها تركيا، وخلال محاولة انقلاب 15 تموز، فلم تقدم دول الحلف موقفاً قوياً داعماً لتركيا ومديناً للانقلاب، كما أن عدداً من دول الحلف رفضت تسليم جنود وضباط ساهموا في الانقلاب إلى الدولة التركية، كما أن حلف الناتو لم يتضامن مع تركيا إلا شفوياً دون أي خطوات ملموسة عندما اقتربت روسيا وتركيا من المواجهة العسكرية في إدلب في بداية أذار/ مارس 2020، ولكن بالرغم من تراجع الثقة بين تركيا والناتو فإن تركيا تدرك أن وجودها في الناتو يوفر لها الأمن، فالناتو لا يزال أكبر قوة رادعة في العالم، كما أن وجود تركيا في الناتو يجعلها شريكاً مغرياً لروسيا ولذلك تريد تركيا البقاء في الناتو مع بناء علاقات جديدة مع دول من خارج نطاق الناتو[12].

10 "World military expenditure grows to $1.8 trillion in (2018)", SİPİRİ, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.sipri.org/media/press-release/2019/world-military-expenditure-grows-18-trillion-2018.

11 İbid.

12 Hasan Basrı Yalçın, (2018). "NATO'nun Krizi ve Geleceği Türkiye'nin Artan Otonomisi", Son Erişim: 16 Mart 2020, https://setav.org/assets/uploads/2018/07/Analiz_251.pdf.

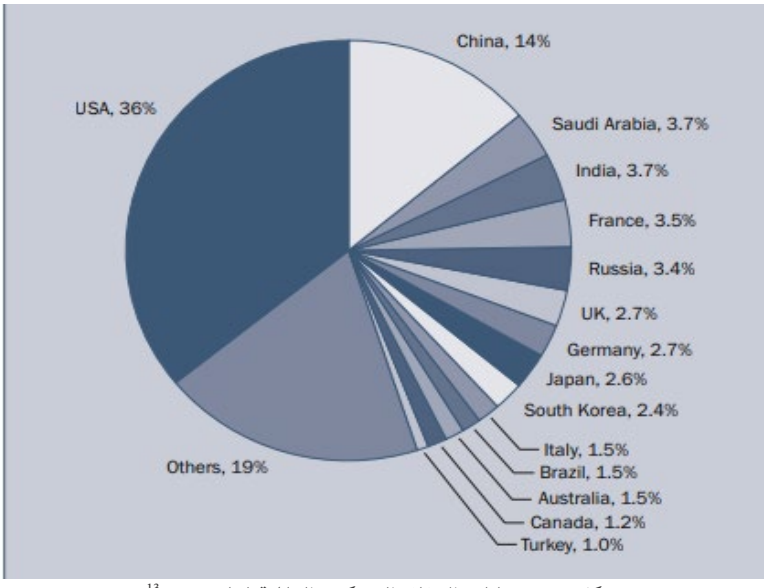

شكل يوضح بيانات الإنفاق العسكري العالمية لعام 2019.[13]

وبذلك يتضح لنا أن تركيا تعتبر قوة متوسطة وفق الحسابات التي تعتمد على المعايير المادية الرئيسية، وهي عدد السكان والناتج القومي الإجمالي والإنفاق العسكري.

الإمكانات غير المادية

تعتمد النظرة الليبرالية للقوة المتوسطة على الإمكانات غير المادية وتحديداً على سلوك السياسة الخارجية للدولة، وتعريف الدولة لنفسها على أنها قوة متوسطة، ويستند ذلك عموماً إلى حضور الدولة ودرجة النفوذ والتأثير التي تمتلكها، وغالباً ما يكون عبر استخدام الدولة لقدراتها الدبلوماسية في خدمة الاستقرار الدولي وإقامة مبادرات تعاونية متعددة الأطراف، وتسعى الدولة لتحقيق سمعة جيدة لنفسها من خلال تكثيف الجهود في تسوية النزاعات ودعم جهود الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام وتحقق هذه الجهود من خلال سياسة خارجية نشطة خاصة في المؤسسات الدولية سمعة جيدة للبلد كمواطن عالمي صالح Good Global Citizen. ويقصد بهذا المفهوم الدول التي تنشط في جعل النظام أكثر مساواة وعدالة واستدامة.

ومع أن هناك خلاف حول تعريف البلد لنفسه على أنه قوة متوسطة، حيث أن القيادة التركية ترغب في لعب أدوار أكبر حتى من دور القوة المتوسطة، ويتضح ذلك في توجهات السياسة الخارجية التركية الحالية، وقد عملت تركيا على توسيع منظور سياستها الخارجية من خلال انشاء تميز في دبلوماسيتها وفي علاقاتها مع الجيران خاصة قبل ظهور ثورات الربيع العربي 2011 من خلال أدوار الوساطة التي قامت بها (بين اسرائيل وسوريا على سبيل المثال)، والتعاون مع دول الجوار في المجالات المتعددة وخاصة المجال الاقتصادي، وقد ظهر هذا بشكل واضح في سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار (سوريا واليونان) في التركيز على أدوات القوة الناعمة حتى 2013 تقريباً، وقد كانت تركيا تسعى بقوة للانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق معايير الاتحاد مستفيدة من ذلك في تحقيق إنجاز كبير في دور المدنيين في قيادة البلاد، وتحسين موقع المدنيين في العلاقة بين العسكر والمدنيين في إدارة الدولة، وقد مثلت أيضاً نموذجاً للديمقراطية لبلد إسلامي، وكانت تقيم علاقات جيدة مع اسرائيل في الفترة من 2002-2009 مع احتفاظها بعلاقات جيدة مع بقية دول المنطقة، وقد نالت بذلك رضا الدول الغربية، حيث عبر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عن هذا من خلال اختياره لتركيا كأول بلد يزوره بعد توليه الرئاسة في 2009:

13 Yentürk, N. (2014). Measuring Turkish military expenditure, SIPRI Insights on Peace and Security, 1, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.sipri.org/sites/default/files/files/insight/SIPRIInsight1401.pdf.

"بوصفي الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة فإني أتطلع إلى تدعيم العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا ودعم رؤية أتاتورك لتركيا باعتبارها ديمقراطية حديثة وثرية عازماً على إقرار (السلام في الوطن والسلام في العالم)"[14].

وعلى صعيد التأثير تنشط الدول المتوسطة من خلال المؤسسات الدولية لتحقيق جملة من أهدافها، وتعتبر تركيا عضواً في عدة منظمات دولية مثل حلف شمال الأطلسي NATO ومجموعة العشرين G20، ومازالت مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي (بالرغم من تراجع الاحتمالات)، ولديها مجالس تعاون رفيعة المستوى مع 25 بلداً، و20 اتفاقية تجارة حرة، وقد تولت الرئاسة الدورية لقمة العشرين في 2015، وعملت في مجلس الأمن في 2009-2010، كما تولت الرئاسة الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي 2016-2019، وقد أنشأت تركيا في عام 2014 بالتعاون مع فنلندا وسويسرا مجموعة أصدقاء الوساطة في منظمة الأمن والتعاون الأوربية، وكذلك الحال فإن تركيا عضو في مجموعة التعاون الاقتصادي بين القارات MIKTA (المكسيك وأندونيسيا وكوريا وتركيا وأستراليا)[15].

وحتى بعد انطلاق ثورات الربيع العربي دعمت تركيا الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية وإرادة شعوب المنطقة، ولكن بالرغم من ارتفاع شعبيتها لدى شعوب المنطقة فقد جعلها ذلك في مواجهة مع الأنظمة الاستبدادية السابقة، أو مع قوى الوضع الراهن في المنطقة، والتي كسبت حتى الآن جولة العمل المضاد ضد الربيع العربي في مصر والبحرين وتونس، وما زالت تسعى للفوز في ليبيا والسودان واليمن وسوريا.

ومع تراجع ثورات الربيع العربي بدأت تركيا تركز على البعد الأمني خاصة من خلال دعم المعارضة السورية والجيش السوري الحر ضد نظام بشار الأسد، وكذلك ازدادت النزعة الأمنية في السياسة الخارجية التركية مع تزايد فرص انشاء كيان كردي على حدودها مع سوريا، بعد الدعم الأمريكي الواضح والكبير لوحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، والتي تعتبرها تركيا فرعاً سورياً لحزب العمال الكردستاني، ومع هذا حافظت تركيا على جهود السلام وخفض التصعيد من خلال الدخول في عملية مباحثات ثلاثية مع روسيا وإيران، وقد نجحت أكثر من مرة في منع اشتعال الحرب في إدلب، ويضاف لهذا استقبال تركيا للاجئين السوريين على أراضيها، وجهودها في إغاثة اللاجئين منذ بدء الأزمة في سوريا، وتعتبر تركيا الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم وفقاً للمعطيات المتوافرة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد أنفقت تركيا لغاية اليوم أكثر من 33 مليار دولار أمريكي بهدف توفير كافة أنواع الخدمات والمساعدات للسوريين[16].

وعلى صعيد الجهود الانسانية برزت تركيا كجهة مانحة مهمة للتنمية الإنسانية في العالم، في عام 2013 على سبيل المثال رفعت تركيا مساعداتها الإنسانية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، مما جعلها ثالث أكبر مساهم في العالم في المساعدات الإنسانية، وقد انعقدت القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني في شهر أيار/مايو 2016 في إسطنبول، وقد احتلت تركيا المرتبة الأولى في العالم كأكثر الدول سخاء وكرماً على صعيد نصيب الفرد من الإنفاق على المساعدات الإنسانية، بعد أن أنفقت مبلغاً قدره 7,2 مليار دولار أمريكي في عام 2017[17].

وبالتالي فإن تركيا على صعيد أهداف وسلوك السياسة الخارجية تعتبر قوة متوسطة من خلال اعتمادها على الحلول الجماعية، وبحثها عن أدوار الوساطة وجهود حفظ السلام وإغاثة اللاجئين والعمل عبر المؤسسات الدولية، وإن كان هناك تراجع في استخدام أدوات القوة الناعمة وتزايد في استخدام أدوات القوة الخشنة منذ عام 2016 بسبب بروز التهديدات الأمنية.

وبحسب الطريقة التي اعتمدنا عليها لتصنيف القوى المتوسطة لمركز لاهاي فإن تركيا تعتبر حسب الإمكانات المادية (السكان والاقتصاد والإنفاق العسكري) قوة متوسطة، وحسب التأثير أيضاً قوة متوسطة لأنها تمتلك أكثر من 140 سفارة و173 قنصلية، حيث اعتبر عدد السفارات في الخارج مؤشراً على تأثير الدولة، وقد تقرر في المعيار المذكور أن الحد الأدنى لقبول الدولة كقوة متوسطة هو امتلاكها أكثر من 50 سفارة[18]، أما المؤشر الثاني حسب نفس المعيار فهو انتخابها لمرة واحدة لعضوية مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان، وقد انتخبت تركيا لعضوية

14 Yalçın, *a.g.e.*, 2012.
15 "Türk Dış Politikası ve İnsani İnisiyatif, Türk Dışişleri Bakanlığı", MFA, Son Erişim: 16 Mart 2020, http://www.mfa.gov.tr/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.ar.mfa.
16 Türk Dış Politikası ve İnsani İnisiyatif, Türk Dışişleri Bakanlığı, MFA.
17 "Dünya İnsani Zirvesi", TCCB, Son Erişim: 16 Mart 2020, URL: https://www.tccb.gov.tr/ozeldosyalar/diz/1/.
18 Embassy Pages, Turkey Embassİes & Consulates (2019).

مجلس الأمن في الفترات 1951-1952، 1954-1955، 1961، 2009-2010، ومن الملاحظ أيضا أن تركيا لم تنجح خلال آخر 8 سنوات في الحصول على العضوية المؤقتة لمجلس الأمن[19].

قوة متوسطة صاعدة أم تقليدية

يمكن تقسيم القوى المتوسطة إلى نوعين قوى تقليدية وقوى صاعدة، وحول اعتبار تركيا قوة متوسطة تقليدية أو قوة متوسطة صاعدة، فإن الدراسة افترضت أن تركيا قوة متوسطة صاعدة، وذلك لأنه عندما ننظر إلى الفروق بين القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة نجد أن القوى التقليدية الصاعدة تهتم بممارسة نفوذ إقليمي (ويتضح حجم الاهتمام التركي بالنفوذ في منطقة الشرق الأوسط)، وتستهدف الإصلاح في النظام الدولي (ويتضح هذا من تصريحات الرئيس التركي ومنها "العالم أكبر من 5")، وفيما تتميز القوى المتوسطة التقليدية بأنها طرفية مثل كندا ونيوزلندا وأستراليا، فإن تركيا تقع في المركز، وليس لإقليم واحد بل لعدة أقاليم، ومن جهة تاريخية فإن بروز القوى المتوسطة التقليدية ظهر خلال الحرب الباردة، بينما برزت تركيا مع بقية القوى المتوسطة الصاعدة بعد الحرب الباردة، وتعتبر القوى المتوسطة التقليدية دولاً تسير في فلك القوة العظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثبتت تركيا عدة مرات وفي مراحل مختلفة تحديها للقوة العظمى وخلافها معها، ومن أمثلة ذلك (قبرص، رفض تركيا السماح للولايات المتحدة استخدام أراضيها في الحرب على العراق 2003، الخلاف حول دعم وحدات الحماية الكردية في سوريا بعد 2014، تحدي الولايات المتحدة ورفض قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث قادت تركيا الجهود للتصويت ضد موقف الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وخلاف حول التطورات في فنزويلا، وحصار قطر، ومقتل الصحفي جمال خاشقجي، ومجموعة من الخلافات الثنائية المتزايدة بعد محاولة الانقلاب في 2016، مثل عدم تسليم فتح الله غولن لتركيا وآخرها الخلاف على صفقة اس 400 مع روسيا، وفي كانون الثاني/يناير 2019 رفض الرئيس التركي مقابلة جون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي). كما نددت تركيا بتصريحات عدد من المسؤلين الأمريكان مثل تصريح وزير الخارجية الأمريكية الذي حذر من تعرض أكراد سوريا للقتل على أيدي القوات التركية، حيث اعتبرت تركيا هذه التصريحات نقصاً مقلقاً في المعلومات كما عبر أردوغان عن صدمته من موقف ترامب من التطورات في فنزويلا[20]، ويضاف لذلك رفض تركيا مواصلة المشاركة في برنامج أمريكي لدعم الأمن الفلسطيني انطلاقاً من القنصلية الأمريكية في القدس، بعد دمجها بالسفارة الأمريكية[21]، لرفض تركيا لقرار نقل السفارة، وقد واصلت تركيا الحفاظ على موقفها بالرغم من تطبيق عقوبات عليها ودخولها في عدة أزمات مثل أزمة التأشيرات وأزمة القس برانسون، وطلب ترامب إخراج تركيا من نظام الأفضليات المعمم الذي يسهل دخول صادراتها للسوق الأمريكية في مارس 2019، وقد تم تبرير الطلب بأن تركيا "متطوّرة اقتصادياً بما يكفي"، وبالتالي فهي لم تعد مؤهّلة للاستفادة من برنامج الدعم[22].

ولم يقتصر خلاف تركيا وتحديها على الولايات المتحدة كقوة عظمى بل شمل مجموعة من القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا، حيث دخلت تركيا في أزمات مع روسيا كان أخطرها بعد إسقاط طائرة روسية في نوفمبر 2015، وخلال بعض المراحل أثناء القصف الروسي على حلب وإدلب في سوريا، كما حدثت توترات في العلاقة التركية الصينية بعد انتقادات وجهتها القيادة التركية للصين بسبب تعاملها مع المسلمين الروهينجا وانتهاكاتها لحقوق الانسان. ولكن تركيا قد حسنت مؤخراً من علاقاتها مع كل من روسيا والصين وهما من القوى الكبرى التي يتزايد انخراطها في المنطقة بشكل واضح[23].

19 "Türkiye´nin Birleşmiş Milletler'', Güvenlik Konseyi Adaylığı, MFA, Son Erişim: 16 Mart 2020, http://www.mfa.gov.tr/turkiye_nin-birlesmis-milletler_-guvenlik-konseyi-adayligi.tr.mfa.

20 "Venezuela krizi'', BBC, Son Erişim: 16 Mart 2020, http://www.bbc.com/arabic/world-47098446.

21 "Türkiye, Kudüs'teki Amerikan konsolosluğunu elçilikle birleştirdikten sonra bir "güvenlik programı" boykot ediyor'', Son Erişim: 16 Mart 2020, https://bit.ly/2EtEfmt.

22 "Trump, Türkiye'yi ticaret destek programından "çıkarıyor" mu?', TurkPress, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.turkpress.co/node/58523.

23 "With a New World Order Taking Shape'', Turkey Again Looks Eastward Oded Eran, Gallia Lindenstrauss INSS Insight No. 1194, 16 Temmuz 2019. Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.inss.org.il/publication/with-a-new-world-order-taking-shape-turkey-again-looks-eastward.

ومع افتراضنا لتركيا أنها قوة متوسطة صاعدة فإن تركيا تتشارك مع القوى المتوسطة التقليدية في جهود مثل جهود الوساطة أو إغاثة اللاجئين والدبلوماسية الإنسانية والمساهمة في برامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث قدمت تركيا حسب احصاءات يونيو 2018 دعما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 3 مليون دولار، وهي في المرتبة العشرين من حيث مساهمات الدعم المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي[24]، ولكن بالرغم من كل ما سبق وتميز تركيا عن عدد آخر من القوى المتوسطة الصاعدة بأن العملية الديمقراطية فيها تسير باستقرار نسبي، فإن الدراسة ونظرا للعوامل الفارقة بين القوى التقليدية والصاعدة ترى أن تركيا تعتبر من القوى المتوسطة الصاعدة.

تنقل تركيا بين أدوار القوة المتوسطة

لا شك أن تركيا تمتلك إمكانات القوة المتوسطة من مساحة جغرافية وعدد السكان والقوة العسكرية، وقد استطاعت تركيا في السنوات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية من الظهور كنموذج لدول المنطقة من خلال النمو الاقتصادي الملحوظ والإصلاحات الديمقراطية الكبيرة، وكذلك من خلال عضويتها في تحالفات تعتبر من أقوى التحالفات في النظام الدولي مثل حلف الناتو ومجموعة العشرين، وعملية انضمامها للاتحاد الأوروبي ومنظمة MIKTA ثم سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار والبدء في بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع دول الشرق الأوسط والبلقان وأوراسيا.

وقد توجت ما سبق بالقيام بأعمال الوساطة ودعم جهود السلام والأعمال الإنسانية، وقد اعتبر ذلك تحولاً على خط قوة إقليمية معتدلة Benign Regional Power بعد أن كانت تعتبر قبل عام 2002 قوة إقليمية قهرية بسبب الانقلابات العسكرية، وتدخلها في قبرص وخلافاتها مع جيرانها، بل إن هذا الخط الجديد الذي سلكه قادة حزب العدالة والتنمية في الفترة من 2002 إلى 2011 جعل تركيا تبدو أقرب إلى القوى المتوسطة التقليدية أكثر من القوى المتوسطة الصاعدة. وقد ساعد تركيا تخطيها للأزمة المالية العالمية 2008 وبدا هذا هو خط تركيا حتى عام 2011. وقد تم الإشادة بها من الدول الغربية، وبدأت بعض دول المنطقة تنظر إليها كنموذج يمكن أن تنجح فيه الديمقراطية في بلد ذي أغلبية مسلمة، وقد اعتبر مؤشر المتابعة للدراما والمسلسلات التركية في منطقة الشرق الأوسط أحد مؤشرات زيادة التأثير التركي في المنطقة العربية[25].

عندما حدثت ثورات الربيع العربي نظرت تركيا إليها كفرصة يمكن أن تحقق لها طموحات كبيرة في المساهمة في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط، فدعمت التغيير في مصر وتونس، وبعد تردد قصير في سوريا دعمت عملية تغيير النظام، ومع تحفظ في ليبيا لم يلبث أن تحول لدعم للتغيير، ولكن مع فشل عملية التغيير في البلدان العربية دخلت تركيا في صراع مع هذه الدول، والدول الأخرى الداعمة للوضع الراهن مثل السعودية والإمارات واسرائيل في حالة مصر، وإيران وروسيا في حالة سوريا، وقد اعتبرت تركيا طرفاً في معادلة الصراع مما أفقدها جزءاً من مزايا عملية الوساطة، كما أدى تعارض مصالحها مع عدد من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي إلى ضعف في موقعها في حلف الناتو، وتعليق لعملية المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتزامن هذا مع تراجع في الاقتصاد التركي، أدى إلى تراجع ترتيبها في دول قمة العشرين، عند هذه اللحظة ظهرت الفجوة واضحة بين إمكانات تركيا وطموحاتها في الريادة الإقليمية، وبدأ هناك تراجع عن صورة النموذج التي رسمتها تركيا خلال الفترة الماضية، وتراجعت سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، وبدت التحالفات التي تتواجد فيها تركيا غير فعالة بالنظر إلى موقف الحلف من الصراع في سوريا على حدود تركيا وموقفه البارد بعد إسقاط تركيا لطائرة روسية وعدم قيامه بدعم تركيا أمام محاولات إنشاء كيان كردي على حدودها الجنوبية، بمعنى أن تراجعاً حدث على مستوى عناصر القوة المتوسطة جميعها، وقد ظهرت في تراجع صورة تركيا كنموذج وتراجع علاقاتها

24 "Contributors to Regular Resources UNDP." (2018), Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.undp.org/content/undp/en/home/funding/core-donors.html.

25 Öniş, Z. ve Kutlay, M. (2017). "The dynamics of emerging middle-power influence in regional and global governance: the paradoxical case of Turkey". *Australian Journal of International Affairs*, 71(2), 164-183.

مع عدد من الحلفاء، وظهور فرق بين الطموحات والإمكانات، وحتى تركيز تركيا على قضية محددة للبروز بشكل عالمي فيها مثل موضوع استقبال اللاجئين من ناحية إنسانية، وإبراز نفسها كأحد أكبر البلدان التي تستقبل اللاجئين في العالم، قد أثبت بعد ذلك أنه سياسة مكلفة حتى على حزب العدالة والتنمية نفسه.

وقد كانت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا في 15 تموز/ يوليو 2016، بمثابة نقطة تحول لتركيا على المستوى الداخلي والخارجي، وما تلاها من اعتقالات لأعضاء تنظيم غولن المسؤول عن المحاولة الانقلابية وفصل الآلاف من وظائفهم، ثم الدخول في أزمات مع بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي ضعفت ثقة تركيا فيها مع تزايد احتمال وقوفها خلف المحاولة الانقلابية، وتعزز ذلك برفضها تسليم فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة لتركيا، كما أثارت الاعتقالات ضجة لدى دول الاتحاد الأوروبي التي استقبلت أعضاء جماعة غولن الفارين من تركيا، وسمحت لمناصري حزب العمال الكردستاني بالنشاط داخل أراضيها، وتزامن هذا مع انتقاد تحول تركيا للنظام الرئاسي، واعتبار ترك النظام البرلماني بمثابة خطوة ابتعادية عن الديمقراطية، بالرغم من وجود دول أوروبية تعتمد النظام الرئاسي. ومع إصرار تركيا على رفض التعامل مع النظام المصري بعد عزل مرسي دخلت تركيا في حالة توتر أثرت على صورتها كنموذج في المنطقة.

عندما ظهرت هناك فجوة بين طموحات تركيا وإمكاناتها مع دخول المنطقة في مرحلة أشد من الصراع والتنافس وتحديداً في جوارها المباشر، ومع صعوبة الحصول على الدعم من الحلفاء وتعارض الأجندات معهم أدركت تركيا أن اعتمادها في الفترة السابقة على أدوات القوة الناعمة غير كاف للتعامل مع هذه المرحلة، مما جعلها تفكر في تفعيل أدوات القوة الصلبة، وهو ما تمت رؤيته بعد ذلك في عملية درع الفرات 2016 وعملية غصن الزيتون 2017. لمنع تأسيس كيان كردي على حدودها الجنوبية، وما رأيناه من تركيز في السنوات الأخيرة على الصناعات العسكرية، وصعودها بشكل كبير، وتستعد تركيا للدفاع بشكل منفرد عن مصالحها شرق المتوسط بعد تشكل جبهة مضادة لها تتكون من مصر واليونان واسرائيل وقبرص الرومية، ويتوقع أن تكون مواجهة صعبة في ظل دعم الدول الأوروبية لهذه الجبهة.

من المعلوم أن تركيا عملت منذ قدوم حزب العدالة والتنمية على بناء نهج متعدد الأبعاد في السياسة الخارجية، ولكنه كان يميل إلى التعاون كما أنه كان يعطي الثقل لمؤسسات المنظومة الغربية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والناتو والاتحاد الأوروبي وغيرها، ولكن تركيا وحفاظاً على استقلالية قرارها عملت على تنويع علاقاتها بشكل أعمق من خلال تنويع مصادر التسلح، فبالرغم من أنها عضو في حلف الناتو، فقد نفذت صفقة مع روسيا للحصول على منظومة صواريخ S-400 حيث أنها كقوة متوسطة تعارضت رؤيتها لمستقبل شمال سوريا مع الولايات المتحدة كقوة عظمى، والتي ترى أهمية دعم وجود قوات حزب الاتحاد الديمقراطي التي تعتبر تهديداً وجودياً لتركيا، وبالرغم من أن ذلك قد يكلفها خسارة مشاركتها في برنامج طائرات اف 35، أما الأمر الآخر فهو انشاء قواعد عسكرية خارج البلاد في سوريا والعراق وقطر والصومال، وتوقيع اتفاقية دفاعية مع ليبيا، والتفاهم مع السودان بخصوص جزيرة سواكن على البحر الأحمر، مع التركيز على الانفتاح على الفرص الجيوسياسية الجديدة لتأمين التحالفات وردع المنافسين المحتملين.

وبهذا تكون تركيا تنتقل من دور القوة المتوسطة التقليدية الذي لعبته في الفترة من 2002-2010 إلى دور القوة المتوسطة الصاعدة، وقد ظهر هذا أيضاً في تحفظات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على النظام العالمي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، حيث انتقد أكثر من مرة بعض أهم أساسيات النظام، ومنها طريقة اتخاذ القرار في مجلس الأمن من خلال عبارته الشهيرة "العالم أكبر من 5"، ولكن مع ذلك لا تزال تركيا تحافظ على علاقتها مع القوى الغربية، وتعمل من خلال النظام العالمي الموجود[26]، وتبدو نزعتها التعديلية أوضح في النظام الإقليمي.

وحول إمكانية التأثير في النظام الإقليمي والدولي فإن هناك 4 عوامل رئيسية تحدد مدى التأثير وبخصوص تركيا فقد قالت دراسة كوتلاي وأونيش[27] التي تناولت القوى المتوسطة وحالة تركيا أن القوى المتوسطة الصاعدة يمكن أن تقدم مساهمات مهمة في النظام الإقليمي والدولي إذا توفرت لها عدة عوامل:

أولاً: الإمكانات.

26 Bulent Aras, (2019), Son Erişim: 16 Mart 2020, https://lobelog.com/why-does-turkey-want-s-400-missiles,

27 Öniş ve Kutlay, *a.g.m.*, 2017:11.

ثانياً: القدرة على بناء التحالفات الفعالة.
ثالثاً: التوازن بين الإمكانات والطموحات
رابعا القدرة على تحديد مناطق وقضايا محددة يمكن أن تساهم من خلالها بمساهمات استثنائية وفريدة.
وكما ذكر أعلاه فإن الفترة الأخيرة من السياسة التركية وتحديداً 2015-2019 تشهد حالة من التغيير، فعلى سبيل المثال هناك تراجع في الإمكانات الاقتصادية بتراجع الناتج القومي الإجمالي، وتزايد في التركيز على مراكمة القوة العسكرية مع تراجع في العلاقة مع المؤسسات الغربية كالناتو والاتحاد الأوروبي، وتطوير للعلاقة مع روسيا، ودخول العلاقة في تحد مع دول الخليج، وتراجع في كل من دور النموذج في المنطقة، وأدوار الوساطة مع وجود نجاحات في بعض الملفات مثل جهود منع الحرب في إدلب وتحرير عفرين ومناطق درع الفرات، ومع كل ما سبق فإن هذا يشير إلى تحول لتركيا من دور القوة المتوسطة التقليدية نحو القوة المتوسطة الصاعدة.
تحتاج تركيا على مستوى الإمكانات المادية إلى تحسين في وضع قوتها الاقتصادية، وإلى الحفاظ على التوازن بين إمكاناتها وطموحاتها، ولعل من أهم الأمور التي تحتاجها تركيا هو اختيارها القرار الصحيح لتحالفاتها في ظل عملية تغيير القوة الجاري بين الشرق والغرب، ولعل تركيا تحاول العمل على بناء علاقات تعددية، فهي تتقارب حالياً مع الصين وروسيا، ولكنها في نفس الوقت موجودة في حلف الناتو وحريصة على التنسيق مع الولايات المتحدة، وتجنب تدهور العلاقات معها بالرغم من تزايد احتمالات ذلك بعد 2016 وعلى الصعيد الإقليمي سوف نبحث في الفصل القادم علاقات تركيا مع دولة صغيرة في منطقة الشرق الأوسط وكيف يمكن أن تستمر بهذه العلاقة وماهي الأهداف التي يمكن أن تحققها.

تركيا والأزمة الخليجية

وقعت الأزمة الخليجية بعد مقاطعة الكتلة الرباعية بقيادة السعودية لقطر في 5 حزيران 2017، وتسلسلت الأحداث بعد اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية في 23 مايو/ أيار 2017، حيث تم بث تصريحات ملفقة لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وصفتها الدوحة بالادعاءات الكاذبة، رغم استعداد قطر للحوار، ومسارعة أمير الكويت إلى احتواء الأزمة الخليجية، واصل المقاطعون حملتهم الإعلامية والسياسية ضد قطر، مع وضع المزيد من الإجراءات التي فاقمت الأزمة وأخرجتها عن إطارها الخليجي. وقد أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ودول أخرى يوم 5 يونيو/حزيران 2017 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة، وتطبيق الحصار عليها بإغلاق كافة المنافذ الجوية والبرية والبحرية معها[28].
وبالرغم من أن الأزمة وقعت في ظل انقسام إقليمي بين القوى الداعمة للتغيير في المنطقة بعد 2011 وعلى رأسها تركيا وقطر، والقوى الداعمة للوضع الراهن مثل السعودية والإمارات ومصر، إلا أن الموقف التركي الأولي كان الدعوة إلى الحوار والإعلان عن الاستعداد للمساعدة في جهود تهدئة الأزمة، وقد جاء هذا الموقف يوم 4 حزيران 2017[29].
ومع رفض تركيا لحصار قطر ودعمها للأخيرة إلا أن تركيا حاولت مقاربة الأزمة بما ينسجم مع أدوار القوة المتوسطة سواء على مستوى الخطاب والدبلوماسية هادفة قدر الإمكان إلى حل الأزمة عبر السبل السياسية، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقات جيدة مع السعودية، أو من خلال حاجتها كقوة متوسطة للعلاقة مع قطر للتعاون في الملفات الإقليمية الأوسع.
وقد ارتكز التحرك التركي على عدة مرتكزات:

- **الاستقرار أفضل بيئة لصعود تركيا كقوة متوسطة**

انطلاقا من رؤية تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية فإن المنطقتين الوحيدتين في الشرق الأوسط اللتان بقيتا مستقرتان نسبياً بعد الربيع العربي هما تركيا والخليج، وقد عبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن هذا المضمون في تصريح له أثناء زيارة له للكويت في 2017، حيث قال "تركيا والخليج كجزيرتي استقرار وسط منطقة

28 الرنتيسي، محمود، الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات، مركز الجزيرة للدراسات، 1 اغسطس 2017.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170801113046136.html
29Fahrettin Altun, (2017). "Türkiye Katar Krizine Nasıl Bakmalı?", *Sabah*, 8 Haziran 2017, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.sabah.com.tr/yazarlar/fahrettinaltun/2017/06/08/turkiye-katar-krizine-nasil-bakmali.

جغرافية تعاني من مشاكل شتى"[30]، وتدرك تركيا أن انزلاق الأوضاع في الخليج سيؤدي إلى مواجهتها للمزيد من التهديد في سوريا والعراق.

- **تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج**

تحتاج تركيا كقوة متوسطة إلى رفع إمكاناتها الاقتصادية، وتعتبر منطقة الخليج منطقة مهمة بالنسبة لتركيا، حيث تحتفظ تركيا بعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة وخاصة في المجال الاقتصادي، وتريد تركيا استمرار هذه العلاقات وتطويرها والاستمرار في جذب الاستثمارات من المنطقة وتنفيذ المشاريع فيها، وقد نجحت تركيا في استقطاب استثمار أجنبي مباشر بقيمة 12.3 مليار دولار في 2016 فقط، وقد جاء أغلب هذه الاستثمارات من منطقة الخليج، حيث تقدر الاستثمارات السعودية في تركيا ب 6 مليار دولار فيما يصل حجم الاستثمارات القطرية إلى مليار دولار[31]، وقد كان هناك صعود في حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا، بنسبة 397 بالمائة، في الفترة من يناير/ كانون الثاني - مايو/ أيار 2017، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي[32]، ولهذا كان من أهداف زيارة الرئيس التركي أن يوضح إيجابية موقف تركيا في هذه الأزمة لمنع تدهور العلاقات الثنائية معها، وخاصة على الصعيد الاقتصادي وتحديداً مع السعودية حيث يوجد اتفاقيات في مجال التصنيع العسكري، وكانت عين تركيا في تلك الفترة لا تزال تطمح لمشاريع مستقبلية كبرى مع دول الخليج، وفي هذه النقطة حرصت تركيا على تسوية الأزمة لأن اندلاع الصراع وتحوله لصراع عسكري وهزيمة أحد الأطراف سيغير معادلة المنطقة، ومن المرجح أن هذا السيناريو سيكون فيه خسارة لتركيا.

- **موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة**

تدرك تركيا أن الانقسام الخليجي يصب في مصلحة إيران وسياساتها التي لا تخفي تركيا استياءها من جزء منها، وقد استدعت إيران في فبراير 2017 السفير التركي لدى طهران بسبب تصريحات أدلى بها وزير الخارجية التركي والرئيس رجب طيب أردوغان، اتهما فيها إيران بزعزعة استقرار المنطقة، ولهذا تحتاج تركيا للتعاون والتنسيق مع دول مجلس التعاون لمواجهة السياسة الإيرانية، كما أن أنقرة تدرك اهتمام دول الخليج بها في هذه النقطة خاصة أن هذه الأزمة تشكل فرصة كبيرة التي حاولت تقديم مواقف تشجع على تقاربها مع كل من قطر وتركيا على الأقل في هذه الأزمة وأيضا من خلال استغلال الأقليات الشيعية في الخليج.[33]

- **الخشية من امتداد تداعيات الأزمة إلى تركيا**

تريد تركيا تمتين شراكتها الاستراتيجية مع قطر، لكنها في نفس الوقت لا تريد تركيا أن تبرز هذه العلاقة كمحور[34]، فيجعلها ذلك في مواجهة إجراءات قد تتضرر بسببها، ومن هذه الإجراءات وقف الاستثمارات، وتلويح الدول المقاطعة لقطر بالورقة الكردية في وجه تركيا، ورفض التعامل معها في الملف السوري، خاصة أن الإعلام السعودي ركز على إجراء مقابلات إعلامية مع سياسيين أكراد معارضين لتركيا، كما لوحظ نشاط تيار الغد السوري المدعوم من الإمارات في فتح علاقة مع الأكراد المعارضين لتركيا في شمال سوريا[35]، كما أن وساطة تركيا التي تتشارك في الكثير من وجهات النظر تجاه قضايا المنطقة مع قطر يمكن أن يقرأ من منطلق دعم قطر وعدم تركها لوحدها في مواجهة اتهامات يمكن أن توجه إلى تركيا في نفس الوقت أو لاحقاً، ولهذا فإن استمرار حوار تركيا مع السعودية يساهم في دعم قطر، ويخفف من أضرار عملية استعداء تركيا أو التحريض عليها.

---

30 Cumhurbaşkanı Erdoğan'dan Kuveyt ajansına önemli mesajlar, AHABER, 8 Mayıs 2017, Son Erişim: 16 Mart 2020,http://www.ahaber.com.tr/gundem/2017/05/08/cumhurbaskani-erdogandan-kuveyt-ajansina-onemli-mesajlar

31 الكاشف، شهدي، "ما هي تبعات موقف أنقرة من قطر على العلاقات التركية السعودية؟"، بي بي سي، 9 حزيران 2017. http://www.bbc.com/arabic/media-40223595

32 آديامان، سوال أوجاق، "أربعة أضعاف نسبة نمو الاستثمارات الخليجية في تركيا"، وكالة الأناضول، 27 يوليو 2017. https://goo.gl/4UZ3sx

33 Karabağ, A. Türkiye'nin Tahran Büyükelçisi İran Dışişleri Bakanlığı'na çağrıldı, CNNTurk, 20.02.2017, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.cnnturk.com/dunya/turkiyenin-tahran-buyukelcisi-iran-disisleri-bakanligina-cagrildi

34 Fahrettin Altun, (2017). "Türkiye Katar Krizine Nasıl Bakmalı?",

35 Suudi Arabistan gazetesinden PKK'lı teröristle 'röportaj', AA, 13.12.2017, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suudi-arabistan-gazetesinden-pkkli-teroristle-roportaj/1004345

- **الاستفادة من التقارب مع الموقف الخليجي في بعض ملفات المنطقة**

أرادت تركيا الاستفادة من الموقف الخليجي بشكل عام في كافة قضايا المنطقة، حيث لا تتعارض معه في عدد من الملفات كالملف السوري وتحديداً في مستقبل بشار الأسد والمناطق الآمنة ودعم اللاجئين، وكذلك الحال في الشأن اليمني وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما تدرك تركيا أن القوى الإقليمية مثلها إن لم تقم بالوساطة فإن القوى الدولية سوف تقوم بها وفق شروطها ومصالحها.

الوجود العسكري التركي في قطر

يبدو أن عدة عوامل دولية وإقليمية على رأسها السياسة الأمريكية المتراجعة عن تحمل المسؤوليات الأمنية وعن دعم الحلفاء في عهد أوباما، وتراجع الربيع العربي، قد أدت إلى تفكير قطر بدعوة تركيا إلى إرسال قوات عسكرية إلى تركيا، حيث يعتقد أن الترتيبات لذلك بدأت في العام 2014، وهو العام الذي حدثت فيه الأزمة الأولى بين قطر وجيرانها.،وفي نفس الوقت بدا أن أدوات تركيا الناعمة التي كانت تعطيها قوة تأثير في المنطقة قبل 2012 أصبحت تحتاج إلى تدعيم بقوة صلبة في ظل اعتماد كافة الأطراف في المنطقة للقوة الصلبة (إيران وروسيا في سوريا، والسعودية والإمارات في اليمن وليبيا) وخاصة بعد 2015.

بدأت تركيا العمل مع قطر بشكل هادىء ودون إثارة أي خلافات مع السعودية التي دعمتها تركيا سياسياً في عملية عاصفة الحزم في البداية، ولكن مع تزايد التوتر في الأزمة الخليجية وتطور الأمور نحو الخيار العسكري، سرعت تركيا من إرسال قواتها إلى الدوحة.

بالرغم من أن بروتوكول التعاون الدفاعي بين قطر وتركيا قد وُقّع قبل الأزمة إلا أن المصادقة السريعة من البرلمان والرئيس التركي في السابع والثامن من يونيو/ حزيران 2017 - أي بعد يومين من الأزمة - على مشروع قانون يجيز نشر قوات مسلحة تركية في الأراضي القطرية، قد أدت إلى شعور الدول الأربعة المقاطعة لقطر بالقلق، وفي هذا السياق وبعد إرسال

الدفعة الأولى من الجنود الأتراك، وصل وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، في زيارة لاستطلاع موقف أنقرة، ولهذا اعتمد الموقف التركي على إرسال رسائل طمأنة وحيادية من خلال التأكيد أن القاعدة العسكرية التركية في قطر، هي لحماية أمن الخليج كله، وأن الاتفاق بشأنها قد تم في 2014، وهي لمسألة التعاون مع دول المنطقة وللدفاع عنها ضد أي تهديد، وليست لها علاقة بما يجري مع قطر، وليست موجهة ضد أحد[36].

ومع أن الموقف بدا إيجابياً بعد زيارة وزير خارجية البحرين إلى أنقرة، وبعد لقاء وزير الخارجية التركي مع الملك سلمان في الرياض في 16 حزيران/ يونيو 2016، واتفاق الرئيس التركي مع الملك سلمان وولي عهده هاتفياً في 22 حزيران/ يونيو 2016 على زيادة الجهود لانهاء الأزمة، إلا أن الدول الأربعة قدمت لقطر في 23 حزيران/ يونيو 2017 قائمة مطالب تحتوي 13 مطلباً كان أحدها إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر[37].

وقد بدا أن هذا المطلب سيجعل تركيا تصطف بشكل أكثر وضوحاً وقوة مع قطر خصوصاً مع انتقاد تركيا للإجراءات ضد قطر، وبالفعل استمرت تركيا في إرسال دفعات من الجنود إلى قطر، ووصل مجموعها إلى حوالي 300 عسكري، وقد وصلت حتى كتابة هذه السطور 6 دفعات[38].

ولكن الموقف التركي كان أكثر توازناً، وارتكز على أن القاعدة التركية في قطر لا تمثل انحيازاً مع قطر في الأزمة الخليجية، وأن هناك 80 جندي تركي كانوا متواجدين في القاعدة قبل بداية الأزمة.

---

36 "وزير خارجية البحرين: القاعدة العسكرية التركية في قطر لحماية أمن الخليج كله"، ديلي صباح، 10 يونيو/حزيران 2017.
https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2017/06/10/foreign-minister-of-bahrain-the-turkish-military-base-in-qatar-to-protect-the-security-of-the-entire-gulf

37"Katar, 13 maddelik talep listesine cevap verdi!", SABAH, 5.7.2017,
https://www.sabah.com.tr/dunya/2017/07/05/katar-13-maddelik-talep-listesine-cevap-verdi

5- ماكلين، وليام و الجمل، رانيا، "دول عربية تطالب قطر بإغلاق الجزيرة"، رويترز، 23 يونيو 2017 ،
http://ara.reuters.com/article/idARAKBN19E0C4

38"Türkiye'den Katar'daki tatbikat öncesi son sevkiya", Haber Turk, (Giriş Tarihi: 14 Nisan 2020): http://www.haberturk.com/gundem/haber/1569066-turkiye-den-katar-daki-tatbikat-oncesi-son-sevkiyat#

فبينما لم تتقبل تركيا مطلب إغلاق قاعدتها في قطر واعتبرته تدخلا في العلاقات الثنائية، فقد ركزت على أن القاعدة العسكرية التركية في قطر هدفها دعم الأمن في المنطقة كلها، وعلى رغبة تركيا في حل الأزمة عبر الحوار[39]، كما أنها لم تغلق الباب تماماً حول إغلاقها مؤكدة أن الإمكانية الوحيدة لإغلاق القاعدة التركية في قطر هي أن يأتي طلب بذلك من الدوحة[40].

وفي هذا الإطار احتوى الخطاب التركي تجاه مطلب إغلاق القاعدة في الدوحة على عدة أمور منها أن تركيا مستعدة لإنشاء قاعدة مشابهة في السعودية إذا توفر قبول سعودي، كما استغربت من طلب إغلاق القاعدة التركية بينما لم توجد مطالب بإغلاق القاعدة الفرنسية أو الأمريكية في قطر.

وفيما حاولت تركيا التأكيد على حيادها، وعدم ارتباط ملف القاعدة بالأزمة، إلا أن الدول المقاطعة لقطر لم تكن مرتاحة لوصول الدفعات الجديدة من الجنود الأتراك، ولم تكن مطمئنة لحياد تركيا، ولذلك دعا وزير الخارجية السعودي عادل الجبير تركيا إلى البقاء على الحياد في الأزمة مؤكدا على "خليجية" الأزمة وآملا أن تستمر تركيا على الحياد[41].

ولهذا حاولت تركيا أن تطمئن السعودية تحديداً من خلال الإبقاء على التواصل معها واجراء الاتصالات معها، حيث حدث اتصال بين وزير الدفاع التركي آنذاك فكري ايشيق ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان، كما بقيت على اتصال بالأطراف المباشرة في عملية الوساطة كالكويت والولايات المتحدة، وقد بحث كل من وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ونظيره الأمريكي ريكس تيلرسون آنذاك الأزمة الخليجية قبل توجه تليرسون للكويت في إطار مسعى أمريكي جديد لحل الأزمة الخليجية المتفاقمة.

وفيما يبدو أن الدبلوماسية التركية مع جهود أخرى قد نجحت في لعب دور إيجابي بحيث قامت الدول الأربعة بإسقاط شرط إغلاق القاعدة التركية في سياق تراجعها عن قائمة المطالب ال13 لصالح 6 مبادئ جديدة، كما استطاعت الدبلوماسية التركية ترتيب زيارة للرئيس أردوغان للسعودية والكويت وقطر، كما أن تركيا قد حاولت فيما يبدو نزع فتيل القلق تجاه موقفها من خلال جملة خطوات كان منها اتصال وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو بنظيره المصري سامح شكري، حيث تناولا أزمة المسجد الأقصى التي كانت مشتعلة حينها، ويرجح أنه تم تناول موضوع الأزمة مع قطر، خاصة أن الاتصال تم أثناء الزيارة إلى السعودية[42].

وقد ظهر هناك نوع من الارتياح تجاه الزيارة بالرغم من عدم وجود أي نتائج ملموسة، وقد برز هذا في حديث وزير الخارجية البحريني حيث قال أن تركيا يمكن أن تكون عامل استقرار رئيسي مهم في استقرار المنطقة، لكنه في ذات الوقت لم يخف امتعاضه من توقيت إرسال القوات التركية[43]، خاصة أن تركيا استمرت في اجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات القطرية، وبهذا يتضح أن تركيا حاولت تبني مقاربة متوازنة لا تتراجع فيها عن مساندتها واتفاقاتها العملية مع قطر مع بذل جهد دبلوماسي تصالحي مع الأطراف الأخرى.

كما أن تركيا اعتمدت في هذه الأزمة بطريقة غير مسبوقة على القوتين الخشنة والناعمة، حيث كان إرسال القوات إلى قطر وزيادة الأعداد في القاعدة العسكرية في الدوحة يمثل مزيداً من الأمان بالنسبة لقطر، وقطعاً للطريق على أي خيار عسكري ضدها، وفي نفس الوقت حاولت تركيا المشاركة في الوساطة بشكل مباشر تارة، وعبر دعم الكويت والتنسيق مع الخارجية الأمريكية تارة أخرى، بمعنى أن وجود تركيا عسكرياً قطع الطريق على الحل

39 "تركيا: طلب إغلاق قاعدتنا العسكرية بقطر تدخّل بشؤوننا"، الخليج أونلاين، 23 يونيو/حزيران 2017 https://goo.gl/H6bNFU

40 أردوغان: سنغلق القاعدة العسكرية التركية بقطر في حالة واحدة"، ديلي صباح، 5 يوليو/ تموز 2017.
https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2017/07/05/erdogan-we-will-close-the-turkish-military-base-in-qatar-in-one-case

41 الجبير: مقاطعة قطر مستمرة.. ونأمل من تركيا التزام الحياد، سي ان ان عربي، 5 يوليو/ تموز 2017. https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/05/saudi-adel-aljubeir-qatar-cairo-meeting

42 المطيري، خالد، "وزير خارجية البحرين يوضح موقفهم من القاعدة التركية بقطر"، الخليج الجديد، 28 يوليو/ تموز 2017.
http://thenewkhalij.org/ar/node/75952

43 Dışişleri Bakanı Mevlüt Çavuşoğlu, Mısır Dışişleri Bakanı Samih Şükri ile görüştü", NTV, 23 Temmuz 2017, http://www.ntv.com.tr/turkiye/son-dakika-haberi-cavusoglu-misir-disisleri-bakani-ile-gorustu,6QgwCmZ8aE-cQ3RtJWTPNw

العسكري، وجعل الخيار الوحيد لانهاء الأزمة هو الحوار السياسي، والذي حاولت دعمه من خلال التنسيق مع واشنطن والكويت.

يمكننا القول أن تركيا تبنت خطاباً متوازناً تجاه الأزمة من بدايتها، ويتضح ذلك من خلال مراجعة المواقف الأولية لكافة المسؤولين الأتراك تجاه الأزمة أن هناك حرص على التأكيد أن جميع أطراف الأزمة هم "أخوة لتركيا" وتجمع تركيا بهم علاقات استراتيجية. وفي هذا السياق لوحظ أيضاً تركيز على الإعلاء من شخصية السعودية والملك سلمان ودوره، حيث شدد الرئيس التركي على أن: "السعودية هي الشقيق الأكبر لمنطقة الخليج العربي، وهناك دور كبير يقع على عاتقها لحل الأزمة الخليجية، والملك سلمان يأتي في مقدمة الشخصيات القادرة على حل الخلاف" [44].

من زاوية أخرى عملت تركيا على دعم المبادرة الكويتية وأن تكون مساعيها جزءاً من الوساطة الكويتية حيث حاولت العمل ضمن الوساطة الكويتية وليس كوسيط مستقل، وتعمل على تقديم الدعم والتسهيل للوساطة الكويتية، وقد ظهر هذا من خلال التواصل مع الكويت، وفي هذا إدراك لحساسية "خليجية الأزمة"، إضافة إلى نجاح المبادرة الكويتية للوساطة بين نفس الأطراف في 2014.

وقد أثمر عمل تركيا على تطمين السعودية، والتنسيق مع واشنطن والكويت من خلال غياب قائمة المطالب ال 13، ومنها مطلب إغلاق القاعدة التركية، ولعل هناك نقطة مهمة في هذا السياق، وهي أن تركيا استفادت من السلوك القطري العقلاني تجاه الأزمة حيث لم ترد بالمثل، واعتمدت على أسلوب تفريغ الأزمة وبالتالي لم تضطر صديقتها تركيا لموقف أكثر صعوبة.

تتميز تركيا منذ فترة طويلة كقوة متوسطة بقدراتها الدبلوماسية في حل الأزمات، حيث قامت بتفكيك أزماتها مع العديد من الدول مؤخراً من خلال الحوار المباشر ومن هذه الدول روسيا واسرائيل والعراق، وبالتالي حتى لو تم النظر إليها كطرف في الأزمة فإنها ستعمل على لعب دور إيجابي في حل الأزمة، كما ما زالت تركيا تنسق بشكل فعال مع عدد من الدول المهمة مثل روسيا وفرنسا.

وقد لاحظنا تطبيق تركيا لعدد من التكتيكات التي تتبعها القوى المتوسطة تقليديا في الأزمات بشكل فعال:

1- التدخل في المساعي الإيجابية وقت مبكر: وقد حدث هذا منذ وقوع الأزمة.
2- محاولة معالجة جذور الأزمة: وقد ظهر هذا في إرسال وفد تركي للرياض لمحاولة استيضاح الأسباب الحقيقية للأزمة.
3- الوضوح والشفافية: حيث أعلنت تركيا بكل وضوح رفضها للإجراءات الهادفة إلى عزل قطر كما رفضت التدخل في موضوع القاعدة التركية بشكل واضح.
4- استخدام سياسة العصا والجزرة: فمن ناحية استمرت تركيا في إرسال قواتها لقطر وفي ذات الوقت عملت على تحسين علاقاتها مع السعودية.
5- وجود تأثير على أحد أطراف الأزمة: وفيما يمكننا القول أن علاقة تركيا الجيدة مع قطر قد تسبب في نظرة سلبية من الطرف الآخر لها أو تشكك في دورها لكن علاقتها الجيدة من زاوية أخرى قد تكون عاملا مساهما في حل الأزمة.[45]
6- محاولة التفريق بين أطراف الأزمة

لاحظنا خلال الأزمة أن تركيا حاولت التفريق في التعامل بين السعودية والإمارات، وقد ظهر التوتر في العلاقة مع الإمارات في عدة محطات منها، على سبيل المثال تعليق الوزير الإماراتي أنور قرقاش على الزيارة التي أجراها الرئيس التركي للسعودية، بالقول أن "زيارة الرئيس التركي لا تحمل جديد، والموقف المتسرع لبلاده جعل الحياد أفضل خيارات أنقرة"، مبينًا أن "المراجعة القطرية ستحقق ما لن تحققه الزيارات المتكررة"[46].

44 المصري، أحمد، "الرئيس التركي والعاهل السعودي يبحثان العلاقات الثنائية "، وكالة الأناضول، https://goo.gl/K4Da32

45 المصري، سيد قاسم، "الوساطة الدولية في النزاعات الداخلية"، الشروق نيوز، http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22042012&id=84b47922-ee46-4161-bf6c-61512fc12132

46 "الإمارات تعلق على زيارة أردوغان"، ترك برس، http://www.turkpress.co/node/37399

صعوبات

بالتأكيد واجهت الوساطة التركية صعوبات عدة في هذه الأزمة منها أن الدول المحاصرة لقطر تعتبر السياسة الأقليمية لقطر متشابهة مع السياسة الإقليمية لتركيا، وبالتالي فإنهم يعتبرون تركيا طرفاً في الأزمة، وإن كان هجومهم منصباً على قطر لعدم تحملهم لدورها، واعتباراً أنها دولة صغيرة يمكن أن يقوموا بتهديدها دون الخوف من التداعيات.

من زاوية أخرى كان مطلب إغلاق القاعدة التركية أحد المطالب لإنهاء الحصار عن قطر ولذلك اعتبر الوجود العسكري التركي، واستمرار تدفق الجنود إلى قطر بمثابة تحد للدول المقاطعة لقطر، خاصة مع تسريع مصادقة البرلمان التركي على نقل قوات تركية إلى قطر في اليوم الثالث لاندلاع الأزمة موقفا مسانداً لقطر، فضلاً عن موقف تركيا المساند لقطر من حيث الإمدادات الغذائية التي غطت النقص الناشئ عن انقطاع المواد الأساسية التي كانت تصل لقطر عبر معبرها البري الوحيد مع السعودية.

وقد ذكر أمير قطر في خطابه الأول بعد الأزمة: "لا يفوتني أن أشيد بالدور الهام الذي لعبته تركيا في إقرارها السريع لاتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بيننا والمباشرة في تنفيذها وأشكرها على استجابتها الفورية لتلبية احتياجات السوق القطرية"[47].

لقد فرغت تركيا من خلال سياستها المعتمدة على أدوات القوة الصلبة والناعمة معا الأزمة من مضمونها، وكان هناك بوادر نحو الحل، ولكن أدت تداعيات حادثة مقتل جمال خاشقجي في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 إلى توتر العلاقات بين تركيا والسعودية، مع أن تركيا طلبت التعاون في التحقيق، إلا أن تبعات الأمر تفاقمت مع اتهام ولي العهد بالوقوف وراء عملية اغتيال خاشقجي، وتزايدت الفجوة مع إقامة السعودية علاقات مع قبرص الجنوبية، وانتقاد تركيا للحرب السعودية على اليمن. وفي نهاية الأمر وسعت تركيا تواجدها العسكري في الدوحة من خلال افتتاح قاعدة جديدة وهي قاعدة خالد بن الوليد.[48]

خاتمة وتقييم

تعتبر تركيا قوة متوسطة من خلال إمكاناتها المادية وغير المادية، وقد أثبتت التجربة العملية لتركيا في سوريا أن الاعتماد على أدوات القوة الناعمة فقط لا يحقق الأهداف في ظل بيئة إقليمية تتسم بالفوضى واستخدام بقية الأطراف للقوة الصلبة، وفي هذا السياق فقد اعتمدت تركيا على أدوات القوة الناعمة والصلبة معاً في مقاربتها للأزمة الخليجية بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى.

حيث ساهم إرسالها للقوات المسلحة إلى الدوحة في منع الدول المحاصرة لقطر من اللجوء للخيار العسكري، وبذلت من خلال المباحثات الدبلوماسية مع السعودية، ومن خلال دعم الوساطة الكويتية والتنسيق مع واشنطن، جهداً كبيراً للتوصل إلى حل للأزمة من خلال الحوار السياسي، وبذلك وظفت أنقرة أدوات القوة الخشنة والناعمة في مقاربتها للأزمة الخليجية.

تعتبر قطر شريكة لتركيا في عدد من الملفات الإقليمية، حيث تتطابق الخطوط العامة تجاه ملفات ليبيا والقضية الفلسطينية والسودان ومصر وتونس وغيرها، ويستفيد البلدان من دعم كل واحد منهما للآخر، ولذلك فإن تركيا تستفيد من الإعلام القطري ومن الاستثمارات القطرية وحتى من الصوت القطري في الجامعة العربية، ومن علاقات قطر مع الفواعل من غير الدول في المنطقة. وتعطي العلاقة مع قطر أن تركيا لا تغرد وحدها في المنطقة العربية، وبالتالي كان من المنطقي أن تدعم تركيا قطر في ظل أزمتها وهو ما قامت به عسكرياً ومن حيث الإمدادات الغذائية وغيرها، وفي نفس الوقت لا تريد تركيا أن تفتح صراعات مع القوى الأخرى، فقد اعتمدت على الوساطة مع السعودية مزاوجة بين إرسال القوات والوساطة، وقد عملت منذ بداية الأزمة وحتى أكتوبر 2018 على هذين العاملين وهو ما فرغ الأزمة من مضمونها فعليا، لكن ما حصل بعد ذلك من حادثة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي قد أدى إلى توتر العلاقة مع السعودية.

47 "أول خطاب لأمير قطر يتناول الأزمة الخليجية"، الجزيرة نت، 22 يوليو/تموز 2017. https://goo.gl/6RbQsU

48"Katar'da Türk kışlası açıldı", Hurriyet, 15 Aralık 2019, https://www.hurriyet.com.tr/dunya/katarda-turk-kislasi-acildi-41397744

وقد واجهت سياسة تركيا كقوة متوسطة عدة صعوبات في موقفها من الأزمة الخليجية، أولها أن علاقاتها أكثر قوة مع أحد أطراف الأزمة وهي قطر، وبالتالي قلق الطرف الآخر من الموقف التركي، الذي يوجد لتركيا مصالح اقتصادية وسياسية معه، بالرغم من أن السعودية والإمارات ومصر تشكلان محوراً في المنطقة، وهذا المحور له رؤية تتعارض مع الرؤية التركية في المنطقة، أما الأمر الآخر والذي يمكن قراءته أنه أعطى تركيا والأطراف المحاصرة لقطر نوعا من الحرية، هو موقف القوة الكبرى وهي الولايات المتحدة حيث بدا الموقف داعماً للسعودية في البداية، ثم بدا هناك تناقض بين وزير الخارجية والبنتاغون من جهة والرئيس دونالد ترامب من جهة أخرى، ولكن يبدو أن تركيا استطاعت أن تتجاوز هذا التردد بدبلوماسية نشطة وبدعم الوساطة الكويتية.

يمكننا أن نخرج في النهاية بعدة خلاصات إحداها أنه من الصعب بمكان أن تنجح وساطة قوة متوسطة في صراع أحد أطرافه قوة متوسطة منافسة لها في نفس المنطقة، وثانيها أن تركيا خرجت من الازمة السورية بدرس أن القوة الناعمة لا تكفي وحدها لتلبية طموحها كقوة متوسطة.

ومع ميل القوى المتوسطة لأدوات القوة الناعمة اتبعت تركيا في الأزمة الخليجية سلوك القوة المتوسطة حيث عرضت القضية عبر منصات متعددة الأطراف، وحاولت منع خيار الحرب وحل الأزمة من خلال الحوار ودعمت الوساطة الكويتية، لكن تفعيلها لخيار القوة الصلبة أدى إلى حماية قطر كحليف وإلى جعل الحل السياسي هو الخيار وقطع الطريق على اخليار العسكري، ومن جهة أخرى أدى تواصلها بشكل مباشر مع السعودية إلى تخفيف حدة الموقف واستمرار العلاقات.

نجد أن تركيا تعلمت من درس سوريا في الأزمة الخليجية، واستطاعت تأمين خياراتها السياسية في سوريا نفسها لاحقا بعد 2016، وفي ليبيا أيضاً وهذا يدل على أن تركيا لم تعد تعتمد على القوة الناعمة فحسب بل على أدوات القوة الصلبة في سياستها الخارجية في بيئة تتسم بالفوضى والحوار عبر الوكلاء والأعمال العسكرية.

وبهذا نجد أن تركيا كقوة متوسطة عملت خلال هذه العملية على رفع إمكاناتها المادية، وفي نفس الوقت واصلت العمل على بناء تحالفات فعالة، وأدى استخدامها لأدوات القوة الناعمة والصلبة إلى إحداث توازن ما بين إمكاناتها وطموحاتها، كما أن تحديدها لقضايا محددة يمكن أن تساهم فيها بشكل استثنائي يزيد من فعاليتها وذلك من خلال نشر عدد من القواعد في الخارج مثل قطر
والصومال.

لمراجع:

"أردوغان: سنغلق القاعدة العسكرية التركية بقطر في حالة واحدة"، **ديلي صباح**، 5 يوليو/ تموز 2017،
https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2017/07/05/erdogan-we-will-close-the-turkish-military-base-in-qatar-in-one-case.

"الإمارات تعلق على زيارة أردوغان"، **ترك برس**، 25 يوليو 2017.http://www.turkpress.co/node/37399

"أول خطاب لأمير قطر يتناول الأزمة الخليجية"، **الجزيرة نت**، 22 يوليو/تموز 2017، .https://goo.gl/6RbQsU

"تركيا: طلب إغلاق قاعدتنا العسكرية بقطر تدخّل بشؤوننا"، **الخليج أونلاين**، 23 يونيو/حزيران 2017
https://goo.gl/H6bNFU.

"وزير خارجية البحرين: القاعدة العسكرية التركية في قطر لحماية أمن الخليج كله"، **ديلي صباح**، 10 يونيو/حزيران 2017،
https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2017/06/10/foreign-minister-of-bahrain-the-turkish-military-base-in-qatar-to-protect-the-security-of-the-entire-gulf.

آديياما‌ن، سوال أوجاق، "أربعة أضعاف نسبة نمو الاستثمارات الخليجية في تركيا"، **وكالة الأناضول**، 27 يوليو 2017،
https://goo.gl/4UZ3sx.

"الجبير: مقاطعة قطر مستمرة.. ونأمل من تركيا التزام الحياد"، سي ان ان عربي، 5 يوليو/ تموز 2017،
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/05/saudi-adel-aljubeir-qatar-cairo-meeting.

الرنتيسي، محمود، "الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/8/1،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170801113046136.html.

الكاشف، شهدي، "ما هي تبعات موقف أنقرة من قطر على العلاقات التركية السعودية؟"، **بي بي سي**، 9 حزيران 2017،
http://www.bbc.com/arabic/media-40223595.

ماكلين، وليام و الجمل، رانيا، "دول عربية تطالب قطر بإغلاق الجزيرة"، **رويترز**، 2017/6/23،
http://ara.reuters.com/article/idARAKBN19E0C4.

المصري، أحمد، "الرئيس التركي والعاهل السعودي يبحثان العلاقات الثنائية "، **وكالة الأناضول**، https://goo.gl/K4Da32.

المصري، سيد قاسم، "الوساطة الدولية فى النزاعات الداخلية"، **الشروق نيوز**، 2012/4/23،
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22042012&id=84b47922-ee46-4161-bf6c-61512fc12132

المطيري، خالد، "وزير خارجية البحرين يوضح موقفهم من القاعدة التركية بقطر"، **الخليج الجديد**، 28 يوليو/ تموز 2017،
http://thenewkhalij.org/ar/node/75952.

A. F. Cooper, R. A. Higgott and K. R. Nossal, Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order, (Vancouver: UBC Press, 1993), p.17.

Imai, K. (2011). *The Possibility and Limit of Liberal Middle Power Policies. Turkish Foreign Policy toward the Middle East During the AKP Period (200-2011).* Phd thesis, Middle East Technical University, 21.

"Türkiye'den Katar'daki tatbikat öncesi son sevkiyat", Haber Turk, Son Erişim: 14 Nisan 2020, http://www.haberturk.com/gundem/haber/1569066-turkiye-den-katar-daki-tatbikat-oncesi-son-sevkiyat#

"Cumhurbaşkanı Erdoğan'dan Kuveyt ajansına önemli mesajlar", A Haber, 8 Mayıs 2017, Son Erişim: 16 Nisan 2020, http://www.ahaber.com.tr/gundem/2017/05/08/cumhurbaskani-erdogandan-kuveyt-ajansina-onemli-mesajlar

Dışişleri Bakanı Mevlüt Çavuşoğlu, Mısır Dışişleri Bakanı Samih Şükri ile görüştü", NTV, 2017/7/23, http://www.ntv.com.tr/turkiye/son-dakika-haberi-cavusoglu-misir-disisleri-bakani-ile-gorustu,6QgwCmZ8aE-cQ3RtJWTPNw.

Embassy Pages, Turkey Embassİes & Consulates (2019). Son Erişim Tarihi: 16 Ocak 2020,
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22042012&id=84b47922-ee46-4161-bf6c-61512fc12132.

Altun, F. (2017). "Türkiye Katar Krizine Nasıl Bakmalı?", *Sabah*, 8 Haziran 2017, Son Erişim: 16 Ocak 2020, https://www.sabah.com.tr/yazarlar/fahrettinaltun/2017/06/08/turkiye-katar-krizine-nasil-bakmali,

Aras, B. (2019). Son Erişim Tarihi: 16 Mart 2020, https://lobelog.com/why-does-turkey-want-s-400-missiles.

"Contributors to Regular Resources UNDP. (2018)". Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.undp.org/content/undp/en/home/funding/core-donors.html.

"Dünya İnsani Zirvesi", TCCB, URL: https://www.tccb.gov.tr/ozeldosyalar/diz/1/, Son Erişim Tarihi: 16.03.2020.

Projected GDP Ranking, Son Erişim Tarihi: 16 Mart 2020, http://statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php.

Şahin, M. ve Sarı, B. (2016). Suriye Krizi'nde Türkiye: Orta Büyüklükte Gücün Dış Politika Limitleri, Ortadoğu Etütleri, 8-25.

"Trump, Türkiye'yi ticaret destek programından "çıkarıyor" mu?", TurkPress, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.turkpress.co/node/58523.

"Türk Dış Politikası ve İnsani İnisiyatif", Türk Dışişleri Bakanlığı, MFA, Son Erişim: 16 Mart 2020, http://www.mfa.gov.tr/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.ar.mfa.

"Türkiye, Kudüs'teki Amerikan konsolosluğunu elçilikle birleştirdikten sonra bir "güvenlik programı" boykot ediyor", Son Erişim Tarihi: 16 Mart 2020, https://bit.ly/2EtEfmt,

"Türkiye´nin Birleşmiş Milletler", Güvenlik Konseyi Adaylığı, MFA, Son Erişim: 16 Mart 2020, http://www.mfa.gov.tr/turkiye_nin-birlesmis-milletler_-guvenlik-konseyi-adayligi.tr.mfa,

"Venezuela krizi", BBC, Son Erişim Tarihi: 16 Mart 2020, http://www.bbc.com/arabic/world-47098446.

Oded Eran, Gallia Lindenstrauss,''With a New World Order Taking Shape, Turkey Again Looks Eastward'' INSS Insight No. 1194, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.inss.org.il/publication/with-a-new-world-order-taking-shape-turkey-again-looks-eastward,

"World military expenditure grows to $1.8 trillion in (2018)", SİPİRİ, Son Erişim: 16 Mart 2020, https://www.sipri.org/media/press-release/2019/world-military-expenditure-grows-18-trillion-2018.

Yalçın, H. B. (2018). "NATO'nun Krizi ve Geleceği Türkiye'nin Artan Otonomisi", Son Erişim: 16 Mart 2020. https://setav.org/assets/uploads/2018/07/Analiz_251.pdf,

Yentürk, N. (2014). Measuring Turkish military expenditure, SIPRI Insights on Peace and Security,1,SonErişim:16Mart 2020.https://www.sipri.org/sites/default/files/files/insight/SIPRIInsight1401.pdf,

"Turkey Population", https://www.worldometers.info/world-population/turkey-population, Son Erişim: 16 Mart 2020.

Karabağ, A. Türkiye'nin Tahran Büyükelçisi İran Dışişleri Bakanlığı'na çağrıldı, CNNTurk, Son Erişim: 2 Şubat 2017, https://www.cnnturk.com/dunya/turkiyenin-tahran-buyukelcisi-iran-disisleri-bakanligina-cagrildi.

Katar, 13 maddelik talep listesine cevap verdi!, SABAH, Son Erişim: 5 Temmuz 2017, https://www.sabah.com.tr/dunya/2017/07/05/katar-13-maddelik-talep-listesine-cevap-verdi.

Katar'da Türk kışlası açıldı, Hurriyet, Son Erişim: 15 Aralık 2019, https://www.hurriyet.com.tr/dunya/katarda-turk-kislasi-acildi-41397744

Öniş, Z. ve Kutlay, M. (2017). "The dynamics of emerging middle-power influence in regional and global governance: the paradoxical case of Turkey". *Australian Journal of International Affairs,* 71(2), 164-183.

Rudd, K. (2006). *Leading Not Following: The Renewal of Australian Middle Power Diplomacy*, Melbourne,

"Suudi Arabistan gazetesinden PKK'lı teröristle 'röportaj'", AA, Son Erişim: 13 Aralık 2017, https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suudi-arabistan-gazetesinden-pkkli-teroristle-roportaj/1004345.

Türk Dış Politikası ve İnsani İnisiyatif, Türk Dışişleri Bakanlığı, MFA.

Yalçın, H. B. (2012). "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism". *Afro Eurasian Studies*, 1(1), 195-213.